

الوظائف الدلالية في النحو الوظيفي ومقابلاتها في النحو العربي

الزايدي بودرامة

جامعة سطيف 2

Boudrama1981@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019 / 08 / 30 تاريخ القبول: 2019 / 11 / 05 تاريخ النشر: 2020 / 03 / 10

الملخص:

سعى النحو الوظيفي إلى تقديم معالجة شاملة تستوعب جميع مكونات الملفوظات ، وهذا ما حققه بالفعل في الجهاز الواصف الذي بناه مراعيًا أنه يجب التمثيل لثلاثة جوانب رئيسية ، هي: الجوانب الدلالية ، والجوانب التداولية ، والجوانب الصرفية التركيبية ، وأن أي إغفال لجانب من هذه الجوانب يؤدي إلى قصور في التمثيل والتحليل. الجوانب الدلالية هي مجموع الأدوار التي يؤديها المحمول أو أحد عناصره من منظور دلالي منطقي ، ونحاول في هذا المقال إبراز الوظائف الدلالية والتعريف بوجهة النظر التي قدمها النحو الوظيفي ، وكذا تلمس استحضارها في النحو العربي القديم ، فما هي هذه الوظائف؟ وكيف تضبط؟ وما مقابلاتها في النحو العربي؟

الكلمات المفتاح: البنية ، التداول ، الدلالة ، النحو الوظيفي ، النحو العربي.

Semantic functions in functional grammar and their equivalents in Arabic Grammar

Abstract: The main purpose of functional grammar is to provide a full treatment for all constituent of discourse, that in fact what the descriptive device did, considering three principal aspects: semantics, pragmatics and morphosyntactic ones. Any omission of one of these aspects result an insufficiency of representation and analysis . The semantics parts are ensemble of roles done by the predicate or one of its elements from the semantic and logical point of view. We will try in this article to highlight the

semantic functions and to define the point of view given by functional grammar and its application to traditional Arabic grammar. What are these functions? How to adjust them? And What are their equivalents in Arabic grammar?

Key words : structure, pragmatics, signification, functional grammar, Arabic grammar.

1- مقدمة:

تعدّ نظرية النحو الوظيفي من النظريات التي تندرج ضمن المد التداولي الذي سعى إلى دراسة بنية اللغة مستحضرا مقامات استعمالها، بعد أن ثبت عنده بالدليل القاطع أن لهذه الأخيرة تأثيرا كبيرا على البنية، فالمتكلم لا يتكلم معزولا عن سياقات خارجية تستحثه لإنجاز بنية قولية خاصّة تحمل مقاصده، وتوصلها إلى المتلقي وفق تلك الهيئة لتؤثر فيه، ولو خولفت تلك الهيئة التي تطلّبها المقام، فإن المتلقي سيفهم شيئا آخر غير ما قصده المتكلم وأراده، وهذا ما سيقوض العملية التواصلية، أو يقلل منها، أو يحرفها.

سعت هذه النظرية منذ نشأتها إلى بناء جهاز واصف ينطبق على جلّ اللغات، ويسهم في توصيف الجوانب الشكلية، والتمثيل للجوانب الدلالية والتداولية معا، دون إغفال لأحدهما، ودون الفصل بينهما إلا ما فرض الفصل، ولم يستقم الجمع فيه، وقد سارت أشواطا في تحقيق هذا الهدف، فقد تمكنت من بناء جهاز واصف راعت فيه جميع مكونات الملفوظ الدلالية والتداولية والصرفية التركيبية، موزعة التمثيل لها عبر ثلاث بنيات هي: البنية الحملية، والبنية الوظيفية والبنية المكونية.

يُتم «بناء البنية الحملية المحددة وظيفيا قبل بناء البنية المكونية؛ إذ إنّ البنية الصرفية التركيبية للعبارة تابعة للمعلومات الدلالية والتداولية الممثل لها في مستويي البنية الحملية والبنية الوظيفية»¹؛ حيث تُقدّم البنية الحملية الفرشّ الدلالي المنطقي المتعلق أساسا بالمفردات ومختلف التعلقات الدلالية التي تفرّضها، أمّا البنية الوظيفية فتضطلع بإسناد الوظائف التداولية والتركيبية، وتبقى صياغة الجملة (ترتيب عناصرها وموقعها، إسناد الحالات الإعرابية...) مرهونة بالبنية المكونية.

وبما أنّ موضوعنا يركّز على إبراز الوظائف الدلالية التي تُطرق إليها في نظرية النحو الوظيفي ، سواء المسندة إلى المحمول أم العناصر التي يستدعيها ذلك المحمول (الحدود) ، فإننا سنقتصر على عرض البنية الحملية .

وقد هدفنا من هذا الموضوع إلى التعريف بهذه الوظائف في نظرية النحو الوظيفي ، وتقديم وجهة نظر الوظيفيين المعتمدة في ضبطها وتحديدها ، ثم تلمّس وجودها في النحو العربي ، ذلك أننا نعتقد أن النحو العربي على الرغم من تغلبه للرؤية العملية إلا أنه عالج كثيرا من القضايا الدلالية . ولذلك كان الإشكالية التي يسعى المقال للإجابة عنها هي : ما هي الوظائف الدلالية ؟ وكيف تحدد ؟ وما يميزها عن الوظائف التركيبية والتداولية ؟ وهل يوجد ما يقابلها في النحو العربي ؟

ونطلق في المعالجة من فرضيتين مفادهما : 1- أنه بما أن نظرية النحو الوظيفي نظرية تداولية فإن الوظائف الدلالية تكمل الرؤية التداولية وتخدمها . 2- يوجد ما يقابل هذه الوظائف في نظرية النحو العربي .

سيكون أوّل عنصر نعالجه هو التطرق إلى البنية الحملية التي يمثل فيها الوظيفيون لمختلف الوظائف الدلالية ، سنتطرق إلى مفهومها وأهم عناصرها ، وسنعالج في العنصر الثاني الوظائف الدلالية التي يمكن أن يحملها المحمول في التصور الوظيفي ، ثم نحاول البحث عنها في النحو العربي في باب المسند تخصيصا لأنه هو ما يقابل المحمول ، وبعدها سنعرض في العنصر الرابع للوظائف الدلالية التي تسند إلى الحدود التي يتطلبها المحمول ، مع البحث عما يقابلها في النحو العربي .

2- البنية الحملية ؛ مفهومها وعناصرها: سميت البنية بالحملية بهذا الاسم نسبة إلى الحمل ، والحمل هو نتاج إسناد محمول² إلى عدد من الحدود أو الموضوعات³ تسهم في تحقيقه ، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الأمثلة الآتية: (1- ذهب زيد إلى السوق) (ذهب) محمول ، (زيد ، إلى السوق) حدود أو موضوعات / (2- طلبت اللغة ملتزمون) (ملتزمون) محمول ، (طلبت اللغة) حدّ أو موضوع / (3- الإسلام دين خاتم) (دين خاتم) محمول ، (الإسلام) حدّ أو موضوع .

وأساس أيّ خطاب يمكن أن يجري بين متكلم وملتقّ يقوم في جوهره ، في التصور الوظيفي ، على هذا الحمل ، الذي يتكوّن بدوره من محمول وعدد من الحدود . كلّ حدّ له علاقة دلالية محدّدة بهذا المحمول ، (زيد) له علاقة بـ(ذهب) تتمثل في أنّ (زيد) منفذ

الفعل ، في حين يمثل (إلى السَّوق) مكان أو وجهة (زيد). والحد (طلبة اللُّغة) له تعلق بالمحمول (ملتزمون) من حيث إنَّه متموضع ، وهكذا ...

بناء البنية الحملية Predicative Structure مرهون بتطبيق قواعد الأساس Fund ؛ وقد سمِّي هذا الأساس أساساً لأنَّه ، بما يوفره من معطيات ، يعدُّ أساس بناء أي جملة ؛ ذلك أنَّه يوفِّر المداخل المعجمية التي تمدُّ الجملة بالمادَّة المفرداتية⁴ (محمولات أو حدودا) ، ومن ثمة فالأساس يشمل مجموعة قواعد تتكفَّل بالتمثيل للمادة مصدر اشتقاق الجملة ؛ والجملة إذا ما نظر إليها في ذاتها وجد أنها مكوَّنة أساساً من مجموعة مفردات .

يضمُّ الأساس «مجموعتين اثنتين تسهمان معا في بناء البنية الحملية: المعجم Lexicon وقواعد تكوين المحمولات والحدود Predicate and terms formation rules»⁵ ، يتكفَّل المعجم بإعطاء الأطر الحملية للمحمولات والحدود الأصول ، في حين تتكفَّل قواعد تكوين الحدود والمحمولات باشتقاق الأطر الحملية للمحمولات والحدود الفروع من المفردات الأصول .

يتكوَّن ، في النَّحو الوظيفي ، المدخل المعجمي للمفردة الأصل «من شقين اثنين: إطار حملي وتعريف دلاليّ ، يمثِّل الإطار الحمليّ للخصائص البنيوية (والمعجمية) التي تميِّز المفردة ، في حين يقوم التعريف الدلاليّ ، كما يوحي بذلك المصطلح ، بتحديد معنى المفردة»⁶ .

التَّعريف الدلاليّ «يتكفَّل برصد معنى المحمول»⁷ ومعنى مفرداته ، ويتحقَّق هذا الرِّصد بتقديم تعريف للمفردات (المحمول وحدوده) بمفردات أبسط ، كأن نقول: (ركل) معناه: ضرب الشيء برجله ، و(صفع): ضرب بيده وجه المضروب ، و(قتل): جعل روحه تزهق ، و(أعطى) جعله يملك ... ، (طفل): شخص ، ذكر ، غير بالغ ... ، (مدرسة): بناية ، مؤسسة تعليمية ابتدائية ... ، ويجب أن ينتبه إلى أنَّ هذا التَّعريف الدلالي للمحمول وحدوده لا يسهم في اشتقاق الجملة (نقل البنية التحتية إلى بنية مكونية) بقدر ما يسهم في التَّأويل الدلاليّ (المعجمي) لها ، ولتحقيق هذا التعريف الدلالي للمفردات يتمُّ تعويض كلِّ مفردة من مفردات الإطار الحمليّ بالتَّعريف الدلاليّ المناسب لها (تجزئ المعنى إلى معان أبسط موضحة)⁸ .

الإطار الحملّي «بنية تُصوّرُ واقعة ... يسهم في إحداثها عدد من المشاركين»⁹ ، وهذا يعني أن الإطار الحملّي يتكوّن من «محمول دوره الدّلالة على الواقعة نفسها ، وعدد معيّن من الحدود تحيل على المشاركين في الواقعة»¹⁰ ولخصّ المتوكّل إسهام الإطار الحملّي في بناء الجملة كما يلي¹¹ :

1. تضطلع السّمات الانتقائيّة (قيود الانتقاء) بمهمّتين أساسيتين اثنتين هما:
أ- تقييد المفردات التي يمكن أن تملأ محلّات الموضوعات ، وإقصاء المفردات التي من شأنها أن تولّد عبارات لاحنة دلاليًا.
ب- التّأشير إلى أنّ العبارة مخروج بها إلى معنى مجازي حين تخرق هذه القيود ...
2. تؤشّر الوظائف الدلاليّة الواردة في الإطار الحملّي ذاته إلى الدّور الذي تقوم به الدّات المحال عليها بالتّظر إلى الواقعة (منقذ ، متقبّل ، مستقبل ، ...) كما تؤشّر إلى العلاقات القائمة بين المحمول وموضوعاته ، والعلاقات القائمة بين الموضوعات فيما بينها.

وهذه الأخيرة هي الوظائف التي سنعني ببيانها ، والبحث عما يقابلها في الدرس اللغوي العربي القديم ، ونبدوها بالبحث عن الوظائف الدلالية للمحمول ، ثم نتطرق إلى الوظائف الدلالية التي تحملها العناصر التي تذكر مع المحمول.

3. المحمول ودلالته: المحمول يدلّ على واقعة State of affairs ، والواقعة ، في التّصوّر الوظيفي ، مفهوم مرتبط بحدث له وجود في عالم من العوالم الممكنة ، يسهم في تحقيقها مجموعة من الدّوات¹² ؛ يقول المتوكّل: «يحيل الحمل على واقعة أي على شيء يمكن أن يقال عنه إنه حدث في عالم من العوالم الممكنة ، على شيء يمكن إدراكه إدراكًا حسّيًا (كأن يرى أو يُسمع) ويمكن تأطيره في الزّمان والمكان»¹³ . مثال: واقعة القتل المدلول عليها بالمحمول الفعل (قتل) ، ومشاركين على الأقل ، في جملة:

قتل	بكر	أفغوانا
واقعة	مشارك 1	مشارك 2
محمول	حد 1	حد 2

3-1- الوظائف الدلالية التي يمكن أن تسند إلى المحمول: إذا دُقِّق في نوع الواقعة وُجد أنَّها ، قد تكون في التصور الوظيفي: عملاً ، أو حدثاً ، أو وضعاً ، أو حالة. وهو ما توضَّحه الأمثلة الآتية:

- 1- أكل عمرو تُفَاحَة (عمل)
- 2- فتحت الرِّيح الباب (حدث)
- 3- العصفور فوق الشَّجرة (وضع)
- 4- هند فرحة (حالة)

وضابط التَّمييز بين مختلف هذه المدايل هو أنَّ:

أ- **الأعمال (Actions):** محمولات فيها (+ حركة) و(+ اضطراب) تصدر من ذات (+ عاقل) في العادة (قد ترد من ذات (- عاقل) لكنَّها لا تكون من الجمادات)، و(+ مراقب) للحدث (لها القدرة على الإنجاز وعدمه¹⁴)، والوظيفة الدلالية التي يأخذها منجز هذا الفعل عادة هي الوظيفة المنفِّذ ، مثل: (حفر زيد بئراً).

ب- **الأحداث (Processes):** محمولات تصدر من ذات (- عاقل) (من الجمادات عادة ، كالريح ، والمطر ، والكهرباء ...)، ويمكن القول إنَّ هذه الذوات تعدّ قوّة من قوى الطبيعة ، ومن ثمة فهي لا تكون مراقبة للواقعة (- مراقب)؛ إذ لا إرادة ولا قصد لها ، مثل قولنا: (حطّمت الرِّيح السفينة ، أحرقت النارُ الأخضر واليابس ، زمجرت الرِّيح ...)، والوظيفة الدلالية التي تسند عادة إلى هذه الذّات هي: وظيفة القوّة.

كما يندرج ضمن الحدث المحمولات التي تتّصف بها بعض الذّوات منظورا إليها على أنّها متحمّلة لها ، مثل: (سقط القناع (فالقناع لا قوّة له على السقوط بل هو متحمّل له فقط) ، انكسر الزجاج ، انفتح الباب ...)، والوظيفة الدلالية التي تأخذها الذّات المتحمّلة لهذا الحدث تحمل: وظيفة المتحمّل (Undergoer)¹⁵.

ج- **العالات (States):** هي محمولات تدلّ على حالة شعوريّة داخلية تتّسم بها ذات من الذّوات (العاقلة تخصيصاً)، مثل: الفرح ، الحزن ، الغضب ، الخوف ... ، والذّات التي تتّسم بهذه الواقعة تحمل وظيفة حائل (الذات المتّسمة بحالة)¹⁶. مثال: (فرح المسلمون بنصر الله).

د- **الأوضاع (Positions):** وتشمل المحمولات التي تدلّ على ذات (+ مراقب) لوضع¹⁷ ، مثل: (وقف الرجل أمام الدار ، جلست هند على الأريكة ...) ، وقد يكون هذا المحمول دالاً ، في ذاته ، على وضع مكاني مثل: (زيد في سطيح ، العصفور فوق الشجرة ...) ، أو زماني مثل: (اللقاء في الصباح ، القتال الليلة ...) ، وقد يدلّ على مكانة لذات معيّنة ، مثل: (زيد أستاذ ، عمرو شاعر ...) ، والذات المرتبطة بهذا المحمول الدالّ على وضع تحمل وظيفة: المتوضع¹⁸ .

ويبدو أنّ أكثر المحمولات دلالة على واقعة (في ذاتها) هي المحمولات التي تدلّ على أعمال والمحمولات التي تدلّ على أحداث¹⁹ ، أمّا المحمولات التي تدلّ على حالات فتقلّ فيها هذه الدلالة ، وتزداد هذه القلة حين يتعلّق الأمر بالأوضاع ، فمثلاً قولنا: (زيد أخوك) المحمول (أخوك) لا دلالة له في ذاته على الواقعة (من المبررات ما ذكر سابقاً من أنّ الأسماء غير المشتقة الأصل فيها أن تكون حدوداً لا محمولات) ، بل الإخبار بها عن زيد هو الواقعة ، ومن ثمة فقول إنّ المحمول يدلّ على واقعة هو من باب التّغليب فقط (إذ المحمول كثيراً ما يرد دالاً على واقعة كثرة غالبية).

4- **دلالة المسند (المحمول) في النحو العربي:** إنّ النّاظر في الدرس اللغوي العربي القديم لا يجد ما يقابل هذ التّصنيف لدلالة الفعل الذي روعي فيه الدلالة المعجميّة في علاقتها بالمنفذ الذي ينجزها ، بل يجد تصنيفات أخرى تكاد تقترب مما هو مورد في هذا التصنيف كما هو الحال مع المتعدي واللازم ، والفعل التّام والتّاقص ، وأفعال القلوب ، وأفعال الظنّ والرّجحان ، والتّصيير والتّحويل ... ، لكنّها عولجت من زاوية غلبت الرؤية العامليّة على أيّة رؤية أخرى ، فالتّعدية هي طلب الفعل بنفسه بعد فاعله مفعولاً به ، «ويسمّى ذلك الفعل متعدياً ، وواقعا ، ومتجاوزاً ، ويسمّى طلبه ذلك متعدياً ، وإنما سمي الفعل متعدياً ؛ لأنّه تعدّى ، أي: تجاوز فاعله إلى مفعول به ، وواقعا لأنّه وقع على المفعول به ، ومتجاوزاً إذا تجاوز مرفوعه إلى غيره ، وغير متعد وهو بخلافه ، ويسمى لازماً ، ووصفه ذلك لزوماً ، لأنّه لزم فاعله فلم يتعدّه ، ولم يجاوزه إلى غيره»²⁰ .

غير أنّ الشّاطبي ينبه إلى أنّ الاحتكام إلى الدلالة الذي يحملها الفعل للتمييز بين المتعدي واللازم غير دقيق ، يقول: «ولا يمكن أن يعرف ذلك بالمعنى ، لأنّ الفعلين قد يجتمعان في أصل المعنى ، وأحدهما متعد ، والآخر غير متعد ، كأمّنت به ، وصدقته ، فالأول غير متعدّ في الاصطلاح ، والثاني متعدّ ، لأنّ الواصل بحرف الجرّ غير متعدّ في أشهر الاستعمال ، وكذلك نسيته ، وذهلت عنه ، وأحببته ، ورغبت فيه ، واستطعته وقدّرت عليه ،

ونحو ذلك»²¹ ، وهذا يدلّ على أن الاحتكام إلى المعنى لوحده لا يقود إلى التمييز بين المتعدّي واللازم من منظور اصطلاحي ، وأنّ للخصوصية الاستعمالية دورها في التمييز.

لكن لو أردنا أن نوسّع دائرة التعدية فإن المعنى سيكون هو الفيصل ، وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب في كافيته حين أورد أنّ المتعدّي هو: «ما يتوقف فهمه على متعلق»²² ، ويعلق الرضي على عبارة ابن الحاجب السابقة فيقول: «وعلى ما حدّ ينبغي أن يكون نحو: قرب ، وبعد ، ودخل وخرج متعديا ، إذا لا تفهم معانيها إلا بمتعلق ، بلى يقال لمثل هذه الأفعال: إنها متعدية بالحرف الفلاني ، ولكن لا يقع عليها اسم المتعدّي إذا أطلق»²³ ، وعليه فالتعدية هي طلب الفعل لعناصر غير الفاعل يتوقف فهمه عليها ، وقد تكون هذه العناصر مباشرة وقد تكون بواسطة حرف الجر ، واللزوم هو تحقيق دلالة الفعل دون احتياج إلى تلك العناصر عدا الفاعل ، وهذا يتوقف أساسا على فهم دلالة الفعل المعجمية واستحضارها. وبهذا يمكن القول إن النحاة العرب اهتموا بدلالة الفعل (المحمول) لكن لم يتوسعوا في تصنيفه تحت حقول دلالية كما هو موجود في نظرية النحو الوظيفي.

والأمر نفسه مع التّمَام والتّقْصَان ؛ حيث تستحضر فيها دلالة الفعل استحضارا كبيرا ، فالمشهور في تسميتها بهذه التسمية (التّمَام والتّقْصَان) إنما هو «لنقصان دلالتها ؛ وذلك أن الفعل أن يدلّ على أصله ، وهو المصدر ، وذلك معنى دلالته على الحدث ، وأن يدلّ على الزمان الذي وضع له الفعل ، كضرب مثلا: دال على الحدث الذي هو الضرب ، وعلى زمانه وهو الماضي ، ثم إن هذه الأفعال تجرّدت عن الدلالة على الحدث وصارت تدل على الزمان منفردا فصارت ناقصة الدلالة ، فسميت نواقص»²⁴ ، فإذا دلّت كان على «الحدوث أو الوقوع أو الحضور ، أو شبه ذلك ، فتكتفي حينذاك باسم واحد يرتفع بها ارتفاع الفاعل بفعله من غير حاجة إلى منصوب ، شأنها في ذلك شأن الفعل اللازم ، فمثلا تقول: رأيت زيدا ، تريد: رؤية العين ، أو: أنا وجدته ، تريد وجدان الشيء المفقود (وجدان الضالة) ، كقوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة/ 117] ، و ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة ، 193] «²⁵ ، وهذا معناه أن دلالتها السياقية هي الفيصل في الحكم عليها بالتّمَام أو النقصان ، وإذا ما قارناها بتصنيف المحمولات في النحو الوظيفي فإننا نجده يفتقد إلى التجريد الذي يضعها ضمن حقل من الحقول الدلالية الكبرى التي تجمعها ، وإن كانت دلالتها في ذاتها مستحضرة ، وكذا دلالتها التجريدية البعيدة ، أعني الدلالة على الحدث وعدم الدلالة عليه.

وقد أحسنوا أيما إحسان في تجريدهم لدلالة ظنّ وأخواتها ، فقد وضعوها في حقل دلالي يجمعها ، هي أفعال القلوب ، ثم قسّموا هذه الأفعال إلى أفعال يقين ورجحان ، وأفعال

ظنّ ... وهي أفعال «تتصل معانيها بالنفس الإنسانية بما فيها من الظن ، والشك ، والتوهم ، والحسبان ، واليقين ، والرجحان ، وغير ذلك من أفعال النفس الباطنة»²⁶ ، وهم وإن كانوا يركزون على الرؤية العاملة إلا أن هذا لم يمنعهم من معالجة قضايا الدلالة المتعلقة بها ، "وهذا يبرز إلى حد كبير ارتباط العمل بالدلالة ، وتأسيسه لنظامه الوظيفي على المعاني التي يحيل عليها الفعل داخل التركيب"²⁷ .

مما سبق ، يتّضح الاهتمام بالدلالة عند الدارسين العرب المتقدمين حين يتعلّق الأمر بالفعل ، أمّا حين يكون المسند (المحمول بعبارة الوظيفيين) اسماً فإنّه إن كان مشتقاً نظروا إلى فعله من حيث دلالاته المعجميّة ، وما تستلزمه من تعدية أو لزوم ، وما إذا كانت تامّة أو ناقصة ، والأمر نفسه إذا كان مركباً حرفياً ، أو مركباً ظرفياً (جاراً ومجروراً ، أو ظرفاً ومضافاً إليه) ، فإنّ جلّ النّحاة يعلّقونه بفعل أو مشتقّ من المشتقّات ، إلا أنهم اشترطوا في العامل الذي يتعلّق به هذان المركبان أن يكون عامّاً ؛ «أي: مما لا يخلو من فعل ، نحو: كائن ، وحاصل ، ليكون الظرف دالاً عليه ، ولو كان خاصاً كأكل وشارب ، وضارب ، وناصر ، لم يجز لعدم الدليل عليه»²⁸ . أمّا حين يكون المسند اسماً جامداً فلا ينظر إلا إلى دلالاته الإخبارية التي قد تؤوّل إلى دلالة اشتقاقية ، كقولك: زيد أخوك ، فالحديث عن الأخوة ، والشمس طالعة ، فالحديث عن الطلوع ، وهكذا كان مرتكز النحاة الأول هو النظرة العاملة ، مع التفات في بعض الأحيان إلى الدلالة المعجمية والحقول الدلالية التي تجمع بعضها .

5- الحدود ووظائفها الدلالية: نبهنا سابقاً إلى أنّ الجملة تمثل واقعة (وهي ما يعبر عنها المحمول) يسهم في تحقيقها عدد محدّد من المشاركين يطلق عليهم مصطلح الحدود ، والنّاظر في مختلف الجمل المنجزة يلمح أنّ قيمة هذه الحدود تختلف إذا ما نظر إليها في علاقتها بالواقعة ، حيث يجد أنّ بعض الحدود يستلزمها تحقيق الواقعة ضرورة (بقتضيها المحمول على وجه الإجمار) مثل: الحدّ المنفّذ ، والحدّ المتقبّل من قولنا: (أكل زيد تفّاحة) ، ذلك أنّ واقعة الأكل لا يمكن تحقيقها إلا بوجود كائن حيّ ينفّذ الفعل (زيد في المثال) ، وشيء قابل للأكل يتقبل فعل الأكل (التفّاحة في المثال) ، هذه الحدود تسمّى بالحدود الموضوعات (Arguments). فالحدود الموضوعات ، إداً ، هي حدود يقتضيها المحمول اقتضاءً ، ولا يمكن أن تتحقّق أو تتعرّف (الواقعة) بدونها ، فهي حدود إجبارية الدّكر .

وفي مقابل هذه الحدود توجد حدود أخرى لا يتوقّف تحقيق الواقعة على ذكرها ، بل تؤدّي دور مخصّصات إضافيّة محيطيّة بالواقعة ، ومن ثمة يمكن الاستغناء عنها دون أن يؤثّر ذلك في سلامة الحمل (يراعى في هذا الأمر التمثيل الذهني لا الدّكر الحقيقي الاستعمالي للمحمول

وحدوده)، وذلك مثل إضافة الحدّ الزّمان والحدّ المكان والحدّ الحدث إلى الحدود الموضوعات في مثل: (ضرب زيد ابنه البارحة في البيت ضربا شديدا تأديبا له)، يطلق على هذا النوع من الحدود بالحدود اللّواحق (Satellites)²⁹.

وينبّه المتوكّل إلى أنّ الفصل بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق ليس قارًا دائما، وأنّ ما يرد لاحقا مع بعض المحمولات قد يرد موضوعا مع بعضها الآخر. ومرجّح التّمييز بينهما هو الفحوى الدّلالي للمحمول؛ فمن المحمولات ما تقتضي دلالاته الحدّ المكاني، مثلا، كموضوع ومنها ما لا تقتضي دلالاته ذلك، ومن ثمة بعدّ الحدّ المكاني معها، إذا ورد، مجرد لاحق، مثال ذلك الفرق بين محمولي الجملتين الآتيتين: (أ- يسكن خالد في العاصمة ب- يشغل خالد في العاصمة). فالحدّ المكاني (في العاصمة) في المثال (أ) حد موضوع لاقضاء المحمول (يسكن) وطلبه له وتوقف تعريفه عليه، أمّا في المثال (ب) فهو حدّ لاحق لعدم توقّف تعريف المحمول (يشغل) عليه، ومما يدلّ على هذا عدم إمكان حذفه في (أ) وجواز حذفه في (ب)³⁰.

1-4 المفاهيم التي تسند إلى حدود المحمول (الموضوعات واللّواحق) وضوابطها: وبناء على ما سبق، يمكن تقرير أنّ كلّ مفهوم من المفاهيم التي يمكن أن تسند إلى أيّ حدّ من الحدود مرهون بالفهم الجيدّ لنوع المحمول الذي يستدعيها، لأنّه (المحمول) يعدّ رأس الحمل ونواته، وأساس توزيع مختلف الأدوار الدّلائية³¹. وفيما يلي تتبّع لأهمّ المفاهيم الدّلائية التي ذكرها المتوكّل في كتبه، ومحاولة البحث عما يقابله في الدرس النحوي العربي:

أ- الحدود الموضوعات: هي الحدود التي يقتضيها تعريف الواقعة، ويمتاز هذا النوع من الحدود "بخصيئتين: أ- خضوعها لقيود التّوارد كما يتبيّن من المقارنة بين طرفي الأزواج الآتية:

1-أ- نامت هند ب- ؟ نام الكرسي / 2-أ- شرب خالد لبنا ب- ؟ شرب خالد خبزا

3-أ- وهب خالد هندنا داره ب- ؟ وهب خالد السيارة داره

ب- وامتناع حذفها كما يدلّ على ذلك لحن الجمل الآتية:

1-أ- ؟ نامت ب- ؟ شرب خالد ج- ؟ أعطى خالد هندنا د- ؟ أعطى خالد كتابا"³².

تشمل هذه الحدود:

1- المنفّذ، وما يحاقله (القوة، والحائل، والمتموضع، والمتحمّل)³³. وإسناد هذه المفاهيم مرهون بالوظيفة الدلالية التي يأخذها المحمول؛ فإذا أسندت وظيفة العمل للمحمول فإنّ الحدّ الأوّل يأخذ وظيفة المنفّذ، وإذا كانت الحدث أخذ القوة أو المتحمّل، وهكذا.

2- المتقبّل / الهدف: هو الحدّ الذي يتقبّل فعلا ما، أو الهدف الذي توجه إليه الواقعة، يقول **المتوكّل** في تعريفها: «الذات المتقبّلة لعملية ما قام بها مراقب (منفّذ/ متموضع/ أو قوّة)»³⁴، مثل: ركل الولد الكرة (الولد: منفذ الركل، الكرة: متقبّل الركل).

3- المستقبل: هو الحدّ الذي يستقبل الواقعة، أو هو «الذات التي تُقل شيء ما إلى ملكيتها»³⁵، وعادة ما يكون إنسانا أو كائنا حيّا، مثل: (أعطى زيد عمرا جبة، منح المدير الفائز جائزة) فرزيد: منفذ، عمرا: مستقبل الفعل، جبة: متقبّل / الفائز: مستقبل، ومثل: (بلغ زيد عليا الخبر). وينبّه **المتوكّل** إلى أنّ ورود المستقبل مع المتقبّل يوجب تقديم المستقبل على المتقبّل، فلا يجوز أن نقول (أو هي عبارة قليلة المقبولية أو مشكوك في نحويتها): (؟؟؟ منح المدير جائزة الطّالب)، كما أنّ ذكر المستقبل مسبقا بحرف جرّ، مثل: (؟؟؟ أعطى زيد جبة لعمرو) قليل المقبولية³⁶.

أما في النحو العربي فإنه لم يهتمّ ببيان دلالة هذه الحدود، لكن لا نعدم بعض الإشارات، مثال ذلك تعريف ابن هشام للفاعل بقوله: «الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة، واقعا منه أو قائما به»³⁷، فعبارة (واقع منه) تقابل المنفّذ في النحو الوظيفي، وعبارة (قائما به) تدل على المتحمّل أو الحائل بحسب نوع الفعل في نظرية النحو الوظيفي، أمّا دلالة القوة والمتموضع فإنه توجد عند النحاة العرب بعض الإشارات التي تقربها من هذه المصطلحات؛ من ذلك ما ذكره المبرد حين قال: «لو قلت: (سرّ دفعك إلى زيد درهما ضربك عمرا) كان محالا، لأن الضرب ليس مما يسر، وكذلك لو قلت: (أعجب قيامك قعودك) كان خطأ، ولو قلت: (وافق قيامك قعود زيد) لصلح، ومعناه: أنهما قد اتفقا في وقت واحد، فلو أردت معنى الموافقة التي هي إعجاب، لم يصلح إلا في الأدميين»³⁸، وهذا يدل على أنهم كانوا واعين بالمفارقة القائمة بينها، ومما يدل أكثر على وعيهم بها أنهم عدوا كثيرا من أمثلتها المقبولة في الاستعمال من باب المجاز، فحين يقال: (أحرق النار الدار)، فإنهم يجعلون التركيب من باب الإسناد العقلي، ويررون هذا بأنّ الإحراق لا تقوم به النار من تلقاء ذاتها، بل بواسطة أمر ربها، وإذا حملت على الحقيقة - بحسب اعتقاد المتكلم - فإنه يكون من باب المنفّذ، والأمر نفسه مع قولنا: (فرح زيد)، فإن النحاة يعبرون عنها بأنها متصف به، لكن يجب التأكيد أن مرتكزهم كان تركيبيا، ولذلك قال ابن هشام: «وإنما مثلت

ب(قام زيد ومات عمرو) ليعلم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلا أن مسماه أحدث شيئا، بل كونه مسندا إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن عمرا لم يحدث الموت، ومع ذلك يسمى فاعلا³⁹، وهذا يدل على وعيهم بالجانب الدلالي والجانب التركيبي، وإن كان تركيزهم على الجانب التركيبي أكثر من غيره، ومما يدل على وعيهم هذا قول الجرجاني في باب نائب الفاعل: «اعلم أنّ الشريطة إذا كانت ما ذكرنا، من أنّ من يسند الفعل إلى الاسم مقدما عليه، فلا فصل بين (ضرب زيد) و(ضرب زيد) في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلا، وإذا جاز أن يسمى نحو: (مات زيد) فاعلا مع أنه عار من الفعل، ومفعول في المعنى من حيث إن الله تعالى أماته⁴⁰»، فالإسناد غير الدلالة التي تشف عنها علاقة مات بزيد، وهي هنا دلالة المتقبل المذكورة في النحو الوظيفي غير أنّ الجرجاني سمّاها مفعولا، مريدا المدلول اللغوي لا الاصطلاحي.

ب- **الحدود اللّواحق**: هي حدود لا يتوقّف عليها تعريف الواقعة، ولذلك يمكن الاستغناء عنها (عقلا لا استعمالا):

1- **المستفيد**: هو الحدّ الذي يستفيد من الفعل، مثل: (اشترى الأب سيارة لابنه) (الأب: منفذ، سيارة: متقبل، لابنه: مستفيد)، وعُدّ هذا الحدّ من اللّواحق لأنّه يمكن أن يستغنى عن ذكره وتبقى مع ذلك الجملة صحيحة، فنقول: (اشترى الأب سيارة)، ويبدو أنّ الفرق بين الحدّ المستقبل والحدّ المستفيد يكمن في أنّ الأوّل يستلزمه تعريف الواقعة بخلاف الثّاني فإنّه يستغنى عنه تعريف الواقعة، أمّا من حيث الدّلالة فيبدو أنّ الأمر سيّان بينهما.

وفي الدّرس اللّغوي العربي القديم فإنّ المثال السّابق تفهم دلالة الحدّ (لابنه) انطلاقا من مدلول اللام، وهو التعليل، أي لأجل ابنه، إرضاء له أو تشجيعا أو ما شابه ذلك، ولذلك نجدهم لم يضعوا له دلالة خاصة، ذلك أنّ المدلول الذي يأخذه العنصر المتصل باللام والذي له علاقة بالفعل لا يمكن ضبطه أو تحديده إلا في السّياق الذي يرد فيه.

2- **الأداة**: هو الحدّ الذي يدلّ على أداة استعملت في تحقيق الواقعة مثل: كتبت بالقلم (بالقلم: يحمل وظيفة دلالية تتمثّل في أداة الكتابة)، ومثل: حفرت بالفأس، ومثل قوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطُّودِ الْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾﴾ [الشعراء، 63]، فالحدّ (بعصاك) يحمل الوظيفة الدلالية الأداة ومثل: (واجهت الموقف بأن أمسكت عن الكلام) فتدخل الأداة الحسية كما تدخل الأداة المعنوية⁴¹، ولكن يجب أن يُتّبه إلى أنّه ليس كلّ حدّ مسبوق بالباء يدل على أداة، ذلك أنه

يمكن أن ترد حاملة لوظيفة دلالية مغايرة يحددها نوع المحمول وطبيعة تطالبه مع ذلك الحد؛ فقد يدل الحد على المستعان به، مثال ذلك قول الله جل وعلا: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ﴿١﴾ [العلق، 1] (بسم ربك: يحمل وظيفة دلالية تتمثل في المستعان به) وقد يدل على العلة أو السبب مثل قوله تعالى: ﴿فَبَطَلْهُمْ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ ﴿١٦٠﴾ [النساء، 160]، إلى غير ذلك من الدلالات الأخرى التي يحددها السياق اللغوي الذي يرد فيه ذلك الحد.

والنحو الوظيفي في تصويره هذا لا يختلف عما هو مقرر في النحو العربي فإن الباء لا تدل على الاستعانة في مطلق الأحوال بل تدل عليها إذا دخلت على أداة، قال البيهقي: «وهي الداخلة على آلة الفعل نحو: كتبت بالقلم»⁴²، لكن النحاة لم يضعوا للاسم مع الأداة دلالة محددة لإمكان تعددها سياقيا (ب + اسم ≠ دلالة محددة).

3- مكان: وهو حد يدل على مكان معيّن له تعلق بالواقعة (مكان يحيط بالواقعة) وعرفه المتوكل بأنه: «الموضع الذي يستقرّ فيه شيء ما»⁴³، مثل: جاء زيد في السيارة، ومثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿١٥١﴾ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾ [الشعراء، 151-152]، فالحدّ (في الأرض) يدلّ على مكان الإفساد.

4- زمان: وهو حدّ يدلّ على زمان معيّن له تعلق بالواقعة، ويمكن تبعا لتعريف المتوكل للمكان أن يقال: إنّ الزمان هو الوقت الذي يحدث فيه شيء ما. مثل: (عاد العصفور إلى عشّه في المساء) (المساء: حدّ لاحق من حدود المحمول (عاد) يحمل وظيفة الزمان)، ومثل (ليلا) من قول الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿١﴾ [الإسراء، 1].

وحد الزمان والمكان يقابلها في الدرس النحوي المفعول فيه، ذلك أن المفعول فيه كما في عبارة سبويه التي يصرح فيها أنه ظرف تقع فيه الأشياء وتكون فيه، قال: «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها»⁴⁴، غير أن المفعول فيه مرهون كذلك بشروط خاصة، وإلا فهو ظرف زمان أو مكان فقط، وخاصة إن سبق بحرف الجر فهو اسم مجرور، لكن ليس معنى هذا أنهم لم يكونوا يفهمون إحالته على الزمان أو المكان.

5- حدث: هذا المصطلح يدلّ من جهة على واقعة (واقعة صادرة من قوّة من قوى الطبيعة)، ويدلّ من جهة أخرى على حدّ من حدود واقعة يشترك معها في الجذر، مثل قول الله تعالى:

﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾ ﴿٩﴾ [نوح ، 9] ، فالحدّ (إسرارا) في الآية يحمل وظيفة الحدث ، ويرى **المتوكل** أن هذه الوظيفة قد ترد «في لغات أخرى ، لكنها في اللغة العربيّة (وما ينمطها من اللّغات) تتمييز بسمتين: أولهما: أطراد ورودها ، وثانيتهما: اختصاصها بتراكيب معيّنة مرصودة لها»⁴⁵ . لكن ، أيقن القول أنّ الحدث وظيفة دلالية؟ إذ ما هو الدّور الدلالي الذي أسند إليه تبعاً للواقعة التي تستدعيه؟ فالحدث لا ينبئ عن وظيفة دلالية بقدر ما يدلّ على توصيف صرفيّ ذاتيّ ، وهو ما انتبه إليه **المتوكل** في مرحلة متأخّرة فأورد أنّ: «ما يميّز هذه الوظيفة في اللغة العربيّة أنّ تحققها يتم بواسطة أوّالية مخصوصة ، وهي ما يمكن أن نسمّيه (تضعيف المحمول Predicate doubling). قوام هذه الأوّالية التّعبير عن الوظيفة المعنية بالأمر باسم لفظ المحمول: (9) (ضرب خالد بكرا ضربا) ، وتمييز هذه الأوّالية في العربيّة بإنتاجيّة عالية قلّما نجدها في لغات أخرى ، فالعربيّة تسخّر تضعيف المحمول لتحقيق سمات عديدة منها السّمة الوجّهية التّوكيد كما في الجملة (9) وسمات الكيف والعدد والهيئة كما في الجمل التّالية: (10) (أ-ضرب خالد بكرا ضربا شديدا ب-ضرب خالد بكرا ضربا ج-جلس خالد من بكر جلسة المتعلم)»⁴⁶ ، وقد استفاد النّحاة في هذه الوظيفة أيما استفادة في باب المفعول المطلق ، ولا نكاد نجد اختلافا بين المعالجة الوظيفية ومعالجة النحو العربي إلا في النظرة⁴⁷ ، فالنّحاة نظرتهم عاملية ، لكنها لم تغفل الدلالة في هذا الباب ، إذ نبهوا إلى دلالته بالتطرق إلى أنواعه الثلاثة: المؤكّد لعامله ، والمبين لنوعه ، والمبين لعدده ؛ يقول ابن الحاجب: «المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ، ويكون للتأكيد والنوع والعدد»⁴⁸ ، ويوضح ابن مالك المسألة بقوله: «ونصب المصدر بمثله كقولك: عجبت من قيامك قياما ... والمصدر المنصوب في جميع هذه الأمثلة قد ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرّد التّوكيد ... وإن زاد معناه على معنى عامله فهو لبيان التّوع ؛ نحو: سرت خبا وعدوا ، ... أو لعدد المرات نحو: قيمت قومتين ، وضربته ضربتين...»⁴⁹

6-المصاحب: يمكن القول إنّ الحدّ المصاحب في نظرية النّحو الوظيفي هو المفعول معه في نظرية النّحو العربي ، وإذا كان النّحاة العرب قد وضعوا له شروطا (خصوصا حين يكون منتصبا) مركزين على المعنى وعلى المنظور المركزي عندهم في التبويب (تفسير الحركة اعتمادا على نظرية العامل) ، فإنّ نظرية النحو الوظيفي لا تقيد بأيّ قيد من القيود ، بل جلّ ما يذكر هو الاحتكام إلى المعنى ، باستثناء ذكرهم للقيد الذي يميز هذه الوظيفة عن العطف ؛ وهو مبدأ التّناظر Symmetry principle الذي اختص به العطف ولا وجود له في وظيفة المصاحب ، مثال: (سرت والنيل ، هاجرت مع والدي) ، فالحدّان (والنيل ، مع والدي)

يحملان الوظيفة الدلالية المصاحب⁵⁰، وعن الشروط التي أوردتها النحاة نورد نصابين مالك في شرحه للتسهيل يحدد فيه حدود هذا المصطلح عند النحاة، يقول ابن مالك: «وهو الاسم التالي واوا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة»⁵¹، وعليه فإذا قلنا: (جاء زيد مع عمرو) فإن (عمرو) مصاحب في نظرية النحو الوظيفي، وليس مفعولا معه في الاصطلاح النحوي العربي، وإن كان يفهمون دلالة المعية انطلاقا من حرف الجر السابق للاسم (عمرو).

7- العلة: يشمل الحدّ العلة كلّ ما أفهم سببا أو علة دون قيد؛ فيدخل فيه مثل قول الله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة، 19]، ومثل: (ضرب الأب ابنه تأديبا له)، فالحدّ (حذر الموت) علة جعلهم أصابعهم في آذانهم، وكذلك الأمر مع الحدّ (تأديبا له)، كما يدخل فيه مثل قولنا: (رسبت هند لأن الامتحان كان صعبا، حزن الصديق لما أصاب صديقه)، يقول **المتوكل**: «ويأخذ الحد العلة الحالة الإعرابية البنيوية الجرّ كما في الجملتين (67): (67) (أ- تراجع خالد من الخوف ب- عاقب عمرو ابنه لتأديبه)، ويتعين أن يأخذ هذه الحالة إذا لم يكن مصدرا»⁵² ويقابل مصطلح العلة المفعول لأجله، لكنّ النحاة قيّدوه بشرط التّصّب، والمصدرية، وغيرها؛ يقول السامرائي: «يحدّ النحاة المفعول له بأنه: المصدر الفصلة المعلن لحدث شاركه في الزمان والفاعل، وعلى هذا فالمفعول له هو ما اجتمع فيه أربعة شروط، وقيل خمسة: 1- أن يكون مصدرا 2- أن يكون مذكورا للتعليل 3- أن يشارك الحدث في الزمن، نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة، 19] فزمن جعل الأصابع هو زمن الحذر، ولا يصح أن تقول: خرجت اليوم مخاصمة زيد غدا 4- أن يشاركه في الفاعل؛ أي: يكون فاعل الحدث والمصدر واحدا، نحو: قتلته عدوانا، ففاعل القتل والعدوان واحد ... 5- أن يكون قلبيا، فلا يصح أن تقول: (جئت قتلا للكافر) لأن القتل ليس قلبيا. فإن فقد شرط أو أكثر من هذه الشروط جر بحرف التعليل»⁵³.

8- الحال: لم يذكر **المتوكل** تعريفا محددا لوظيفة الحال، لكن يمكن لمحة من خلال الأمثلة التي أوردتها لتوضيحها⁵⁴، وهو مفهوم يكاد يتطابق مع المفهوم الذي يأخذه في النحو العربي. وبناء عليه يمكن القول إن الحال هو الحدّ الذي يدلّ على هيئة من الهيئات لها تعلق بالواقعة، مثل: قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرِّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ [الملك، 19]، فالحدّ (صافات) يحمل الوظيفة الدلالية الحال، ومثل: (حطم الجنود المدينة بسرعة) فالحدّ (بسرعة) تسند إليه الوظيفة الدلالية

الحال ، وهذا معناه الحال قد يكون كلمة مفردة وقد يكون جملة أو شبه جملة ، ولا اختلاف بين النحويين في هذا التصور ، إلا أن النحاة يركزون زيادة على بيان الوظيفة ، تفسير الحركة الإعرابية اعتمادا على النظر إلى العنصر الذي تسند إليه هذه الدلالة ، في علاقته بالعمال الذي يستدعيها.

9- الاتجاه: عرّفه **المتوكل** بأنه الحدّ الذي يدلّ على: «الذات التي ينتقل شيء ما نحوها»⁵⁵ ، مثل: (يسقط المطر على الأرض) ، فالحدّ (على الأرض) ذات يسقط المطر نحوها ، ولذلك فهي تعدّ اتجاه السقوط ، ويمكن أن تمثل لها أيضا بمثل: (هاجر النبي إلى المدينة) ، (المدينة) هي الجهة أو الاتجاه الذي قصده رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، ولا نجد هذا المصطلح في بيئة النحاة العرب ، ومرجع هذا أن النحاة لا يحددون دلالة العنصر المسبوق بحرف الجر إلا في إطار السياق الذي يرد فيه ، ولذلك لا نجدهم لا يتتبعون كل الدلالات وإنما ينبهون على بعض دلالاتها الاستعمالية التي تأخذها في الغالب ، ولذلك نجد ابن هشام في المغني يذكر (على) تسعة معان⁵⁶ .

10- المصدر: مثل: (سقطت التفاحة من الشجرة) ، فالحدّ (من الشجرة) يدلّ على مصدر سقوط التفاحة ، وكقول الله جلّ وعلا: ﴿المَر تَلِكْ آيَاتِ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الرعد ، 1] ، الحدّ (من ربك) يمثل مصدر الإنزال ، ومن ثمة فهو يحمل الوظيفة الدلالية (المصدر) ، وبناء عليه فالمصدر كما يقول **المتوكل** هو: «الذات التي ينتقل منها شيء ما»⁵⁷ . لكن ، هل يمكن التسوية بين قولنا: (سقطت التفاحة من الشجرة) وبين (ذهب زيد من سطيف إلى العاصمة)؟ نرجّح أن تسند إلى الحدّ (من الشجرة) الوظيفة الدلالية المصدر ، أمّا الحدّ (من سطيف) فيرجّح أن تسند إليه وظيفة دلالية مغايرة أوضح وأبين ، ولتكن الإبتداء المكاني كما يقول نحاة العربية ، ويذكر ابن هشام لدلالة من مع ما يليها خمسة عشر وجهاً⁵⁸ .

هذه هي جلّ الوظائف الدلالية التي يمكن أن تسند إلى حدود الجمل المنجزة ، أو بالأحرى التي استقراتها من تتّبع كتب المتوكل ، ويبقى التنبيه إلى نقطتين:

أ- يمكن توسيع دائرة الوظائف الدلالية لتشمل وظائف أخرى لم يتطرق **المتوكل** إلى ذكرها ، وخصوصا حين يتعلّق الأمر بالمركبات الحرفية (مثل ذلك المركبات المسبوقة بحرف الجرّ الباء التي ذكر البحث بعض معانيها سابقا (السببية ، الأداة ...)) ، ويرى **المتوكل** أنّ هذه المركبات مركبات اسمية رأسها الاسم ، وأنّ حروف الجرّ في هذا النوع

من المركبات تعد معلقًا من المعلقات (تقوم بدور التعليق أو الربط بين عنصرين)، كما تعدّ مؤشراً على الوظيفة الدلالية التي يحملها الحدّ، فالحرف (في) والحرف (باء) مثلا يدلّان على وظيفتي المكان والأداة، وعلى هذا الأساس (أساس الوظيفة) يدمج هذان الحرفان (في، باء) في المركبين الحاملين لهاتين الوظيفتين الدلاليّتين⁵⁹.

ب- لم يدرج **المتوكل** بعض الأبواب التحوّية (بالنظر إلى ما هو موجود في النحو العربي) التي تبدو أنها ذات وظائف دلالية، وهذا ما حاول استدراكه في مرحلة أخرى (مرحلة نحو النص والخطاب)، يقول: «يتّسم مجتزأ بعض اللغات بغنى ملحوظ في الوظائف الدلالية، من أمثلة ذلك أنّ اللغة العربيّة من اللغات التي تضيف إلى الوظائف الدلالية المعروفة (كالمنفّذ، والمتقبّل، والمستقبل، والأداة، وغيرها) وظائف خاصّة كوظائف التميّيز، والمستثنى، والحدث (المفعول المطلق)»⁶⁰، وهذا ما يدفعنا إلى إجراء مقابلة سريعة بين مختلف الأبواب الموجودة في النحو العربي والمصطلحات الوظيفية التي لم نتطرق إليها آنفاً، ولعلّ ما يشجّعنا أكثر على عقد هذه المقابلة بين التحوّين هو قول **المتوكل**، في سياق حديثه عن بعض الأبواب التحوّية التي عولجت في النحو العربي واستعين بها في المعالجة الوظيفيّة: «عولجت هذه الفئة من التراكيب وفئات أخرى في النحو العربي القديم في أبواب معيّنة كالقطع والاستئناف والانقطاع وغيرها، وهي معالجة تقترب في بعض جوانبها أشدّ الاقتراب من أطروحة الفعل الخطابيّ، هذا التناظر التّسبي يجعلنا نعتقد أنّه في الإمكان أن يتضافر التحليل التّحويّ القديم والتحليل الوظيفيّ الحديث في مقاربة موحّدة لما أتى في أبواب نحويّة مختلفة كالاستئناف والتّعت المقطوع والجملة التي لا محلّ لها من الإعراب والتعليق وتنازع العمل وعطف الخبر على الإنشاء، والاشتغال، والوصل والفصل»⁶¹:

1- باب الاستثناء: عدّه **المتوكل** وظيفة تداوليّة، قال: «يشكّل المكوّن مدخول إلا في التراكيب ... الممّثل بالجملة 19، [ما حضر الضيوف إلا خالدا] مكوّنًا خارجيًا بالنسبة للحمل، فهو على هذا الأساس، في اصطلاح النّحو الوظيفيّ، ذيل يقوم بدور تعديل الحمولة المعلوماتيّة التي يتضمّنها الحمل، ويدلّ على ذيليّة هذا المكوّن (وخارجيّته بالنظر إلى الحمل): أ- إمكان الاستغناء عنه دون أن يؤدي حذفه إلى إخلال بسلامة الجملة: (21- ما حضر الضيوف). ب- وجوب التمييز بينه وبين الحمل، تلفظًا، بوقف (يؤشّر له، خطأ، بفاصلة). ج- اختصاصه بإعراب (الرّفْع أو التّصب) لا يحدّده عامل من عوامل الحمل»⁶²، هذا حين يتعلّق الأمر بالاستثناء غير المفرّغ (الاستثناء التّام الموجب، و التّام المنفي) فإذا تعلّق الأمر بالمفرّغ فإنّ **المتوكل** يجعله بنية من البنيات البوريّة الحصريّة⁶³.

2- باب التمييز: وخصوصا التمييز العددي، حيث يعدّ العدد مخصّصاً⁶⁴ من مخصّصات الحدّ، وما يعدّ تمييزاً في النحو العربي يمثّل الحدّ في النحو الوظيفي؛ مثل: (اشتريت عشرين كتاباً)، فالحدود الموجودة في هذه الجملة اثنان وليس ثلاثة (الحد 1: تاء المتكلم، تحمل وظيفة المنفد/ والحد 2: عشرين كتاباً: تحمل الوظيفة الدلالية المتقبّل) (كتاباً) يمثّل الحدّ، أما (عشرين) فهو مخصّص عددي للكتاب فقط.

لكنّ المدقّق فيما ذهب إليه النحاة العرب المتقدّمون يجد لهذا الباب وجاهة، خصوصا باب تمييز النسبة، فمثلاً قولنا: (تفقاً زيد شحماً)، ما هي الوظيفة الدلالية التي يحملها الحد (شحماً)؟ أي الموضوع باعتبار الأصل المحوّل عنه (تفقاً شحماً زيد) وفي هذا مخالفة لإحدى أهم أصول التوجّه الوظيفي⁶⁵، أم هي وظيفة أخرى؟ وإذا نظرنا إلى باب التمييز العددي نستشف أنّ المعدود قد يتعدّد، في الذهن، تصوّره ممّا يحتاج إلى تمييز ينصّ على المقصود، فهل نلغي وجهة النظر هاته، ونبقى مركّزين على الدور الذي يقوم به العدد بالنسبة إلى المعدود فقط؟

3- باب التوكيد: معلوم، حسب تصوّر النحوي العربي القديم، أنّ التوكيد باب نحويّ توسم به عدد من الكلم بشروط مخصوصة، والتوكيد نوعان معنويّ ولفظيّ، وقد عدّ المتوكّل بعض ألفاظ التوكيد المعنويّ من المخصّصات (الأسوار) في حين أغفل ذكر التوكيد اللفظي وبقية ألفاظ التوكيد المعنوي ومعالجتها في مرحلة الجملة، وقد أعاد لها الاعتبار في مرحلة متأخرة (مرحلة نحو الخطاب الوظيفي) مصطلحاً عليها مصطلح التقوية مورداً أنّها «مخصّص يواكب فعلاً خطايا (أو أحد مكوناته)»⁶⁶، وتشمل كلّ صور التوكيد (التوكيد بيانّ، القصر، التوكيد اللفظي والمعنوي...) ⁶⁷. ومن ثمة فالتوكيد اللفظي والمعنويّ يعدّان إحدى صور التقوية، سمّي المتوكّل اللفظي بالتقوية المعجميّة وسمّي التوكيد المعنويّ بالتقوية بواسطة أحد ضمائر الانعكاس⁶⁸ أي: أنه ليس وظيفة دلالية، لأنه ليس من متطلبات المحمول الدلالية.

ويبقى التنبيه إلى بعض ألفاظ التوكيد المعنوي التي عدّها المتوكّل أسواراً (كلّ، جميع، بعض)، فإذا كان النحاة العرب يشترطون تأخرها عن متبوعها، فإنّ المتوكّل يذهب إلى أنّ «لا فرق بين السور رأساً وبينه وارداً فضلة، وثانيتها: أنه تحقق لمخصّص العموم، وثالثها: أنه يمكن أن يرد تقوية وتبئيراً لهذا المخصّص كما يمكن أن يرد لمجرّد التّسوير المحض»⁶⁹، ويؤكد هذا الأمر في موضع آخر فيقول: «يستشفّ من أقوال النحاة ومن الأمثلة التي يوردونها أنّ التوكيد لازم التأخير، لكننا لا نرى فرقا جوهرياً من حيث التوكيد (أو التبئير) بين أن يرد السور رأساً وبين أن يكون فضلة له»⁷⁰، ثم يستدلّ على صحّة دعواه بالرّائزين

التالين: 1- أنّ التّفي ينصب على السّور ، واردا رأسا ، انصبابه عليه واردا فضلا ، فمثلا: (ما جاء كل الرّكب بل بعضه) تترادف (ما جاء الرّكب كله بل بعضه). 2- أنّه يمكن المرادفة بين: (1- جاء كل الرّكب لا بعضه) و (2- جاء جميع الرّكب لا أفراد منه)⁷¹.

4- باب الصّفة: الصّفة أو التّعت في النّحو الوظيفي لها دور المقيّد⁷² ، يقول المتوكّل: «دور الصّفات هو تقييد العنصر الموصوف ؛ أي تقليص إحالته كما هو الشّأن في الجملة (57 ب) ...: (57 ب) (قابلتُ الجارة السّمراء التّحيفة) ففي هذه الجملة تقلص الصّفة (السّمراء) مجموعة الجارات إلى مجموعة أصغر ، مجموعة الجارات السّمراوات ، ثم تقلص الصّفة (التّحيفة) مجموعة الجارات السّمراوات إلى مجموعة أصغر ، مجموعة الجارات السّمراوات التّحيفات»⁷³.

ويجب أن ينتبه إلى أنّه ليس كلّ صفة (نعت) تقيّد التقييد (تقليص مجموعة ما إلى مجموعة أصغر) إذ قد ترد لغرض آخر ، كما يقول المتوكّل ، غير غرض التقييد ، ألا وهو موقف المتكلم من الذات التي يحيل عليها المقيّد الأوّل ، مثل قولنا: قرأت مقالا رائعا ، وزارني ضيف لئيم⁷⁴ ، وقد انتبه علماء العربية كذلك إلى هذا منذ وقت مبكر ؛ ويمكن الاستئناس في هذا الصدد بقول مجد الدين بن الأثير وهو يورد الأغراض التّبليغيّة التي تعكسها هذه الوظيفة في الكلام ، يقول في تعريفه: «وهو ما دلّ على أحوال الدّات ، أو بعضها ، إيضا للمعارف وتخصيصا للتكرات ، ويرد في الكلام على أربعة أضرب: الأوّل: للتخصيص مما يحتمله أمثاله ، نحو (مررت بزيد الطّريف) و(رجل كاتب) ، الثاني: لمجرد المدح والثناء كالأوصاف الجارية على الله سبحانه ، نحو (بسم الله الرحمن الرحيم) ، الثالث: لمجرد الذم والتحقير ، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [٩٨] ، وهذا الضربان لا يوجد فيهما اشتراك وإبهام يحتاج إلى إيضاح وتخصيص ، وإنما هما على سبيل المدح والذم ...»⁷⁵ ، وإذا جاء التّعت لتبيين موقف المتكلم من ذات ما ، فإنه لا يستأثر حينئذ بوظيفة دلاليّة مستقلة ؛ ذلك أنّه يقع خارج متطلّبات المحمول (طبقة المحمول) ، حيث إنّّه يندرج ضمن طبقة القضية ، مثل: رأيت الرّجل الكريم. ولكن يبدو أنّ تحديد المقصود من التّعت (التّقييد أو بيان موقف المتكلم) يحتاج إلى معرفة مقصديّة المتكلم ، إذ قد يفهم من نعت جملة (رأيت الرّجل الكريم) التّقييد ، إذا أريد تقليص أو حصر الشخص المحال عليه ، وقد يفهم ، في سياق آخر ، أنه إبراز لموقف المتكلم من الحد (الرّجل).

5- باب المضاف والمضاف إليه: يمكن عدّ المضاف إليه مقيّدا للمضاف ، ذلك أنّه يقوم بدور الحصر التّدرجي للمجموعة التي يحيل عليها المضاف ، مثل: (قرأت مقالة هند) ، وإذا كان الحدّ الذي يشكل المضاف يأخذ وظيفته الدلاليّة بحسب ما يقتضيه المحمول الطالب له ،

فإنَّ الحدَّ المضاف إليه تتنوع الوظيفة التي يمكن أن تسند إليه بحسب نوع المضاف ، فقد يشكل المضاف مع المضاف إليه تركيباً يشكّل في مجمله حدّاً نموذجياً أو حدّاً غير نموذجي. لكن ، ما المقصود بالحدود النموذجية والحدود غير النموذجية؟.

يورد **المتوكل** أنّ الحدَّ النموذجي هو كلّ حدّ كان مقيده الأول اسماً دالاً على ذات كما هو الشأن في: (لبست معطف خالد). أمّا الحدّ غير النموذجي فهو الحدّ الذي يكون مقيده الأول مفردة مشتقة (صفة ، اسم فاعل ، اسم مفعول ، مصدر) ، وعلى ما يبدو فإنّ هذا التقسيم له ما يقابله في النحو العربي وهو الإضافة المحضة والإضافة غير المحضة أو الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية .

الحدود غير النموذجية تُلحق ، من حيث العناصر التي تطلبها ، بالأفعال ، فتأخذ الحدود التي تطلبها وظائف دلالية وتركيبية وتداولية (تعامل معاملة المحمول الفعلي) ، ويسند للحدّ ككل (المفردة المشتقة مع محلّاتها) الوظيفة الدلالية التي توضح علاقته دلاليّاً بالمحمول الذي يطلبه. أمّا الحدود النموذجية فيسند إلى الحد ككل كذلك الوظيفة الدلالية التي تربطه بالمحمول الذي يطلبه ، أمّا الحد المدمج فيه فتسند إليه وظائف دلالية متنوعة تبين علاقته بذلك الحد الرأس ، مثل: وظيفة الملكية (منزل خالد) ، الانتماء (شاعر قريش) ، المكان (جبال المغرب) ، الانتساب (أبو هند) ...⁷⁶ ، وهو التصور نفسه الذي يقدمه النحو العربي في باب الإضافة المعنوية (المحضّة).

6- باب البدل وعطف البيان: يعدّ في نظرية النحو الوظيفي حاملاً لوظيفة تداولية (الوظيفة الذيل بشروط مخصوصة) ، مثل قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ [الفاتحة ، 6-7] ، وقد يكون مقيداً من المقيّدات مثل: (قام عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، بأعباء الخلافة خير قيام) (ف: عمر بن الخطاب ، حد بكامله ، و(بن الخطاب) يعدّ مقيداً من المقيّدات ، ولا يمكن عدّه وظيفة تداولية (الذيل) لعدم توقّر شروط إسنادها إليه .

7- باب المنادى: عدّه **المتوكل**⁷⁷ كذلك وظيفة تداولية لا وظيفة دلالية ، قال: «المنادى وظيفة تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين»⁷⁸ ، ومن ثمة فإسنادها مرتبط بالمقام دون أيّ شيء آخر ، إذ إنّه لا يؤدي أيّ دور بالنسبة للواقعة التي يدلّ عليها محمول جملة ما (ومن ثمة فلا وظيفة دلالية له) ، كما أنّه لا يسهم في تحديد الوجهة التي ينطلق منها في تقديم الواقعة (ومن ثمة فلا وظيفة تركيبية (وجهية) له)⁷⁹ .

8- والأمر نفسه مع المبتدأ، حيث عدّه وظيفة تداوليّة لا وظيفة دلاليّة ذلك أنّه يشترك «مع الوظائف التداوليّة الأخرى (كالمحور، والذيل، والبؤرة...) في الخاصيّة التي تميّزها عن كلّ الأدوار الدلاليّة والوظائف التركيبيّة وهي أنّه مرتبطة بالمقام، أي أنّ تحديدها لا يمكن أن يتم إلاّ انطلاقاً من الوضع التخابريّ القائم بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة»⁸⁰، أمّا باب الخبر فيقابله محمول الجمل الاسميّة والرابطيّة، وتسد إليه وظائف دلاليّة (باعتباره واقعة) عرض لها البحث سابقاً (عمل، حدث، حالة، وضع).

9- أمّا باب الفاعل فنظر إليه في النحو الوظيفيّ على أنّه وظيفة تركيبية (وجهية)⁸¹، ويجب أن ينتبه إلى أنّ الحد الذي تسند إليه الوظيفة التركيبية الفاعل تسند إليه كذلك وظيفة دلالية بحسب نوع المحمول، فيمكن أن يكون منقّذاً إذا كان المحمول دالّاً على عمل، ويمكن أن يكون قوّة، أو متموضعاً أو حائلاً...، كما أنّه يحمل، عادة، وظيفة تداوليّة (المحور مثلاً)، وعلى العموم فمصطلح الفاعل في النحو العربي يقابل الوظيفة التركيبية (الوجهية) الفاعل في النحو الوظيفيّ مع اختلاف كبير في وجهة النظر.

خاتمة:

إن تتبع الوظائف الدلالية في نظرية النحو الوظيفي، ومقارنة مقابلاتها في النحو العربي يقودنا إلى تسجيل النقاط الآتية:

- 1- نظرية النحو الوظيفي نظرية تداولية منطلقها في المعالجة هو تبعية البنية للوظيفة
- 2- البنية الحمليّة هي البنية التي يمثل فيها لمختلف الوظائف الدلالية في التصور الوظيفي، وهي نتاج تطالب بين محمول يدل على واقعة، وعدد من الحدود تسهم في تحقيق الواقعة أو ترتبط بها.
- 3- المحمول تتنوع دلالاته بحسب دلالاته المعجميّة، وبحسب علاقته بالعنصر الضّروري الأوّل التي يذكر معه، فقد تكون دالّة على عمل إذا أسندت إلى منقّذ، وقد تكون دالّة على حدث إذا أسندت إلى قوّة، وقد تكون دالّة على وضع إذا أسندت إلى متموضع، وقد تكون دالّة على حالة إذا أسندت إلى حائل.
- 4- لا توجد في النحو العربي مصطلحات تقابل ما هو موجود في النحو الوظيفي فيما يتعلق بدلالة المحمول، لكن توجد مفاهيم وإشارات يمكن استثمارها وتطويرها
- 5- الحدود التي تسند إلى المحمول، مع الحدود التي يتطلّبها تطلّباً يتعرف به هي ما يسمى بالحدود الموضوعات، كالحد المتقبل، والحد المستقبل...، أما الحدود

- التي لا يتوقف تعريف المحمول عليها فهي الحدود اللوحاق ، مثل: الأداة ، الحدث ، العلة ، الحال
- 6- يحتاج النحو الوظيفي إلى زيادة تدقيق ومراجعة بالنسبة للحدود التي هي مركبات حرفية.
- 7- كثير من الأبواب النحوية في النحو العربي هي وظائف دلالية كالحال ، والمفعول فيه ، والمفعول لأجله
- 8- ساعدتنا هذه المقارنة على التمييز بين الوظائف الدلالية وغيرها من الوظائف ، أعني الوظائف التركيبية والتداولية ، وهذا التمييز ضروري.
- 9- تحتاج الوظائف الدلالية إلى مزيد بحث وتمحيص وتفتيش ، وخصوصا المركبات الحرفية التي ألف لها علماء النحو العربي كتباً خاصة بها سموها: كتب حروف المعاني ، كما تحتاج هذه الوظائف إلى أن تختبر كفايتها تطبيقياً ، وذلك بتحليل نصوص حقيقية.

7- قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أحمد المتوكل ، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، دار الهلال العربية ، ط 1 ، المغرب ، 1993.
- 2- أحمد المتوكل ، الجملة المركبة في اللغة العربية ، منشورات عكاظ ، ط 1 ، المغرب ، 1987.
- 3- أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، دار الثقافة ، ط 1 ، 1986 ، المغرب
- 4- أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي) ، دار الأمان ، ط 1 ، المغرب ، 1995.
- 5- أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي) ، دار الأمان ، ط 1 ، المغرب ، 1995.
- 6- أحمد المتوكل ، قضايا معجمية (المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية) ، اتحاد الناشرين المغاربة ، ط 1 ، المغرب ، 1988.
- 7- أحمد المتوكل ، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط 1 ، لبنان ، 2009.

- 8- أحمد المتوكل ، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة (الوظيفة المفعول في اللغة العربية) ، دار الثقافة ، ط1 ، المغرب ، 1987.
- 9- أحمد المتوكل ، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية) ، منشورات عكاظ ، ط1 ، المغرب ، 1993.
- 10- أحمد المتوكل ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ، دار الثقافة ، ط1 ، المغرب ، 1985.
- 11- أحمد المتوكل ، الوظيفة بين الكلية والنمطية ، دار الأمان ، ط1 ، المغرب ، 2003.
- 12- البيتوشي عبد الله بن محمد ، الحفاية بتوضيح الكفاية ، تح: طه صالح أمين آغا ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت لبنان ، 2012.
- 13- جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، شرح التسهيل ، تح: أحمد السيد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ، م1 ، ج1.
- 14- الأستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح الرضي على الكفاية ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قارونس ، ط2 ، بنغازي ليبيا ، 1996 ، ج2
- 15- سيويه ، عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تعليق: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1999 ، م1.
- 16- الشاطبي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تح: عياد بن عيد الثبتي ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ط1 ، المملكة العربية السعودية ، 2007م ، ج1.
- 17- عبد القادر الفاسي الفهري ، المعجم العربي (نماذج تحليلية جديدة) ، دار توبقال للنشر ، ط2 ، المغرب ، 1999.
- 18- عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، تح: كاظم بحر مرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد ، ط1 ، العراق ، 1982 ، ج1.
- 19- عبد الله بن دجين السهلي " المنطق اليوناني (تأريخه العقدي ، وتعريفه ، ومنهجه العلمي) " ، مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 2000 ، م20 ، العدد3.
- 20- فاضل صالح السامرائي ، معاني النحو ، دار الفكر ، ط1 ، الأردن ، 2000 ، ج2
- 21- فؤاد بوعلي ، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ، عالم الكتب الحديث ، ط1 ، الأردن ، 2011.

- 22- مجد الدين بن الأثير (ت 606 هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط1، مكة المكرمة - جامعة أمّ القرى، 2000.
- 23- محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1999، ج1.
- 24- نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، مطبعة المعارف الجديدة، ط1، المغرب، 1997.
- 25- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب: سبيل الهدى بنحقيق شرح قطر الندى لمحي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط1، القاهرة، مصر، 2004.
- 26- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط1، القاهرة، مصر، 2009، ج1.
- 27- هادي نهر، الشرح المعاصر لكتاب سيويه، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2014.
- 28- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للتحو العربي، (أطروحة دكتوراه دولة)، قسم اللغة والأدب العرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.

6- الهوامش والإحالات:

- ¹ - نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص218.
- ² - يقابل في التراث التحو العربي المسند.
- ³ - مصطلح المحمول والموضوع من المصطلحات التي يستعملها أهل المنطق كثيرا، وإذا ما نظر إليها في علاقتها بمدلولها اللغوي في اللغة العربية فلا يكاد يظفر بمناسبة واضحة؛ فالمحمول في لغة العرب ما يحمل على الظاهر ونحوه، والموضوع هو المسقط؛ تقول: وضعت عنه دينه إذا أسقطته عنه. ينظر: عبد الله بن دجين السهلي، المنطق اليوناني (تاريخه العقدي، وتعريفه، ومنهجه العلمي)، (المملكة العربية السعودية: مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (3)، م20)، ص717.
- ⁴ - ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية...)، ص63.
- ⁵ - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص12.
- ⁶ - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية...)، ص63.
- ⁷ - المصدر نفسه، ص113.
- ⁸ - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية...)، ص114.
- ⁹ - أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية...)، ص12.

- ¹⁰ - أحمد المتوكل ، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...) ، ص 65.
- ¹¹ - أحمد المتوكل ، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...) ، ص 111.
- ¹² - ينظر: يحيي يعيطيش ، نحو نظريّة وظيفيّة للنّحو العربي ، ص 230.
- ¹³ - أحمد المتوكل ، آفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفيّ ، ص 14.
- ¹⁴ - يعرف المتوكل المراقبة ، رابطا بإياها بالمشارك في الحدث ، فذكر أنّ الذات "يكون ... مراقبا لها إذا توافر لديه إمكان تحقيقها وإمكان عدم تحقيقها على السواء ، ويكون ، بالعكس من ذلك ، غير مراقب لها إذا انعدم تحكّمه في تحقيقها". أحمد المتوكل ، قضايا معجمية (المحمولات الفعلية المشتقة في اللّغة العربيّة) ، اتحاد الناشرين المغاربة ، ط 1 ، المغرب ، 1988 ، ص 45.
- ¹⁵ - ينظر: أحمد المتوكل ، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...) ، ص 87.
- ¹⁶ - ينظر: المصدر نفسه ، ص 88.
- ¹⁷ - ينظر: المصدر نفسه ، ص 87.
- ¹⁸ - ويظلّ إسناد هذه الدلالة إلى المحمول من أعضائها (في رأي الباحث) ، كونها لا تخضع إلى مرجعية منطقية وتدلّيلية قوية ؛ إذ ما هو المستند الذي يجعلني أقول إن (ظن) محمول يدلّ على وضع ؟.
- ¹⁹ - ينظر: أحمد المتوكل ، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية المكوّنة ...) ، ص 126
- ²⁰ - الشاطبي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تح: عياد بن عيد الثبتي ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ط 1 ، 2007م ، ج 3 ، ص 124.
- ²¹ - المرجع نفسه ، ص 124.
- ²² - الأسترابادي رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قارونس ، بنغازي ، ليبيا ، ط 2 ، 1996 ، ج 4 ، ص 135.
- ²³ - المرجع نفسه ، ج 4 ، ص 136
- ²⁴ - الشاطبي ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ج 2 ، ص 180.
- ²⁵ - هادي نهر ، الشرح المعاصر لكتاب سبويه ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ط 1 ، 2014 ، م 1 ، ج 1 ، ص 210.
- ²⁶ - المرجع نفسه ، م 1 ، ج 1 ، ص 175.
- ²⁷ - فؤاد بوعلي ، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ط 1 ، 2011 ، ص 580.
- ²⁸ - الأسترابادي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج 1 ، ص 244
- ²⁹ - ينظر: أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي ، دار الثقافة ، ط 1 ، المغرب: 1986 ، ص 33.
- ³⁰ - ينظر: أحمد المتوكل ، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...) ، ص 72.
- ³¹ - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري ، المعجم العربي (نماذج تحليليّة جديدة) ، دار توبقال للنشر ، ط 2 ، المغرب ، 1999 ، ص 25.
- ³² - أحمد المتوكل ، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة (الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة) ، دار الثقافة ، المغرب 1987 ، ص 18-19.
- ³³ - يمكن إضافة وظيفة دلالية أخرى (وقد تكون هناك وظائف أخرى) ، ذكرها المتوكل في بعض كتبه ، محاقلة للوظيفة الدلالية المنفذ ، وهي وظيفة المُعاني ، وتفترق عن المنفذ في عدم مراقبة فاعلها للواقعة ، مثل: سمع ، رأى ... ؛ حيث إن هذين الفعلين يدلّان على واقعتين لا يراقبهما الفاعل (السامع أو الرائي) ، ذلك أنّ تحقّقهما يتم دون

- إرادته، بخلاف الفعلين (استمع، ونظر ...)، ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة، ص186.
- ³⁴ - أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)، ص88.
- ³⁵ - المصدر نفسه، ص88.
- ³⁶ - ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة، ص95.
- ³⁷ - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب: سبيل الهدى بنحقيق شرح قطر الندى لمحي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط1، القاهرة-مصر، 2004، ص183.
- ³⁸ - محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - لبنان، 1999، م1، ج1، ص63.
- ³⁹ - المرجع نفسه، ص184.
- ⁴⁰ - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ط1، العراق، 1982، ج1، ص346.
- ⁴¹ - ينظر: أحمد المتوكل، الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة، ص102.
- ⁴² - البيهوشي عبد الله بن محمد، الحفابة بتوضيح الكفاية، تح: طه صالح أمين آغا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص199.
- ⁴³ - أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)، ص88.
- ⁴⁴ - سيويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تعليق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1999، م1، ص472.
- ⁴⁵ - أحمد المتوكل، الوظيفيّة بين الكلية والنمطيّة، ص171.
- ⁴⁶ - أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطيّة، ص171.
- ⁴⁷ - فقد عدّها المتوكل سمة وجهيّة، بمعنى أنّها تعكس موقف المتكلّم من فحوى خطابه، كما نّهت من قبل، وهذا الأمر لا نجد له ذكرا عند النحاة المتقدمين، وإن كان تصورهم يؤوّل إليه إذا ما أريد له ذلك.
- ⁴⁸ - الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، م1، ص347.
- ⁴⁹ - جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تح: أحمد السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ج3، ص120.
- ⁵⁰ - ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة، ص38.
- ⁵¹ - ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص187.
- ⁵² - أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة، ص38.
- ⁵³ - فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ج2، ص224-225.
- ⁵⁴ - ينظر مثلا الأمثلة التي ذكرها في: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة، ص38.
- ⁵⁵ - أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)، ص88.
- ⁵⁶ - ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط1، القاهرة، مصر، 2009، ج1، ص162.
- ⁵⁷ - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في السانبات الوظيفية (البنية التحتية ...)، ص88.
- ⁵⁸ - ينظر: ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعارِب، ج1، ص331.

- ⁵⁹ - ينظر: أحمد المتوكل ، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية) ، ص 66.
- ⁶⁰ - أحمد المتوكل ، الوظيفة بين الكلية والنمطية ، ص 171.
- ⁶¹ - أحمد المتوكل ، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط 1 ، 2009) ، ص 11.
- ⁶² - أحمد المتوكل ، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية) ، ص 129.
- ⁶³ - ينظر: المصدر نفسه ، ص 129.
- ⁶⁴ - عرف المتوكل المخصص بقوله: "يعد مخصصا للحد كل عنصر يقوم بدور تعديد أو تسوير أو تعيين ما يحيل عليه الحد ، أي الذات (أو مجموعة الذوات) التي يدل عليها الحد". المصدر نفسه ، ص 36.
- ⁶⁵ - لأن التوجه الوظيفي لا يؤمن بالتقدير ولا بالبنية الأصل والبنية الفرع أو المحولة كما يذهب التوليديون.
- ⁶⁶ - أحمد المتوكل ، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط) ، ص 133.
- ⁶⁷ - ينظر: المصدر نفسه ، ص 137.
- ⁶⁸ - ينظر: المصدر نفسه ، ص 163.
- ⁶⁹ - المصدر نفسه ، ص 166.
- ⁷⁰ - المصدر نفسه ، ص 165.
- ⁷¹ - ينظر: أحمد المتوكل ، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط) ، ص 165.
- ⁷² - يمكن تعريف المقيّد بأنّه العنصر أو العناصر التي تقوم بدور الحصر التدريجي للمجموعة المحال عليها ، وهذا ما يجعل المخاطب يتعرّف بطريقة تدريجية على الذات التي يقصد المتكلم الإحالة عليها (ينظر: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)) ، ص 35) ، ويرى المتوكل أنّ "مفهوم التقييد هذا يصدق على العناصر المتتابعة أو المدمجة أو المعطوفة" (ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات ...) ، ص 152 ، والمقصود بالعناصر المتتابعة العناصر التي بينها علاقة تابع (يصدق على التّعت والمنعوت) ، أمّا العناصر المدمجة فهي العناصر التي يشكّل بعضها جزءا من البعض الآخر (يصدق هذا على المضاف والمضاف إليه) ، أمّا المعطوفة فهي حين ترد العناصر متعاطفة بحروف العطف المعروفة (ينظر: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...) ، ص 45).
- ⁷³ - أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات ...) ، ص 154.
- ⁷⁴ - المصدر نفسه ، ص 154.
- ⁷⁵ - مجد الدين بن الأثير (ت 606 هـ) ، البديع في علم العربية ، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين ، (مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط 1 ، مكة المكرمة . جامعة أم القرى ، 1420 ، ص 309.
- ⁷⁶ - ينظر: أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات ...) ، ص 204.
- ⁷⁷ - وهي من الإضافات التي أضافها المتوكل ، حيث أورد سيمون ديك أربع وظائف تداولية فقط (البؤرة ، المبتدأ ، الذيل ، المحور). ينظر: أحمد المتوكل ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 17.
- ⁷⁸ - أحمد المتوكل ، المصدر نفسه ، ص 161.
- ⁷⁹ - ينظر: المصدر نفسه ، ص 162.
- ⁸⁰ - المصدر نفسه ، ص 116.
- ⁸¹ - حيث "تقدم الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل حسب وجهة perspective معينة ، أي حسب وجهة أحد حدود الحمل". أحمد المتوكل ، من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، ص 17.